



World Food Programme  
Programme Alimentaire Mondial  
Programa Mundial de Alimentos  
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2018/5-C/2

قضايا السياسات

للنظر

التوزيع: عام

التاريخ: 19 أكتوبر/تشرين الأول 2018

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

## بيانات تقبل المخاطر

تستنسخ هذه الوثيقة "بيانات تقبل المخاطر لدى البرنامج" الواردة في الملحق الثاني للوثيقة WFP/EB.2/2018/5-C.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A. Karim

رئيسة

فرع إدارة المخاطر

هاتف: 066513-2022

السيد J. Howitt

مدير

شعبة إدارة المخاطر المؤسسية

هاتف: 066513-2786

## بيانات تقبل المخاطر

يعكس تقبل البرنامج للمخاطر نهجه الشامل تجاه إدارة المخاطر، وهو ما يؤكد التزامه بتحديد وقياس وإدارة المخاطر في إطار سعيه للوصول إلى الناس المعرضين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع الحفاظ في نفس الوقت على الموارد. وتتطلب مهمة البرنامج للبقاء على الجوع تحمل المخاطرة، والعمل في بيئات صعبة، بما في ذلك مناطق النزاع. والسؤال الذي يُثار في أغلب الأحيان ليس ما إذا كان ينبغي أن يعمل البرنامج، وإنما كيف يعمل لتقليل المخاطر واحتوائها إلى أدنى حد، مع الحفاظ على مراعاة المبادئ الإنسانية<sup>(1)</sup>. ولذلك، يركز البرنامج بشدة على ثقافة إدراك المخاطر التي تعتمد على تقدير الإدارة عند اتخاذ قرارات تُعزز القيمة، وتحقق أهدافه الإنسانية والإنمائية، وتتواءم مع القيم الأساسية للبرنامج.

وبالنسبة للمخاطر الاستراتيجية، يمكن وصف البرنامج بأنه "متقبل للمخاطر": فالبرنامج يُصمم برامجه وينفذها في سياقات صعبة. ونظراً لأنه يمُول طوعياً، فإنه يحتاج إلى إدارة علاقاته الخارجية بنشاط مع المانحين والحكومات المضيفة والشركاء. ويجب أن يطوّر نموذج أعماله باستمرار ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة وبيئات التشغيل. وبالنسبة للمخاطر التشغيلية والمالية، يعتبر البرنامج على أنه "غير متقبل للمخاطر"، ويسعى دائماً إلى تحسين ضوابطه الداخلية، والتخفيف من المخاطر في إطار قيود التكلفة والكفاءة. وبالنسبة للمخاطر الائتمانية، يعتبر البرنامج على أنه "غير متقبل للمخاطر بشدة": ورغم أنه يدرك أنه لا يزال معرضاً لهذه المخاطر، فإنه يعترف بواجبه المتعلق برعاية الموظفين، والتزاماته تجاه أصحاب المصلحة، كما أنه يلتزم باتخاذ إجراءات فورية وفعالة بشأن تسيير الأعمال الداخلية.

ويتضح فيما يلي تقبل البرنامج للمخاطر بشكل صريح من سلسلة البيانات المرتبطة بتصنيف وتحديد مجالات المخاطر المحددة. ويعكس كل بيان من بيانات المخاطر العزم على إدارة المخاطر بصورة نشطة. وتساعد هذه البيانات البرنامج على تقاسم المخاطر مع الشركاء وأصحاب المصلحة، وتتضمن مشاركة استباقية في اتخاذ القرارات التشغيلية. وفي حين يتم تحديد درجة تقبل المخاطر لدى البرنامج على نطاق المؤسسة، فإنه يتم تحديد مستويات تقبل المخاطر السياقية أو مستويات تحملها مع إيلاء الاعتبار الواجب لأثر المخاطر وتكلفة الرقابة. وسيتم تصعيد المخاطر التي تعتبر خارج نطاق التقبل إلى مستوى السلطة التالي.

وتعتبر بيانات تقبل المخاطر بمثابة مبادئ توجيهية للمديرين، إذ أنها:

- ◀ تسمح بتحليل المخاطر التي يواجهونها، والاستجابة لها، ورصدها؛
- ◀ تستثير بها قراراتهم اليومية وتحديد أولويات الموارد؛
- ◀ تدعم وضع أهداف الأداء في مجالات مسؤولياتهم؛
- ◀ تمكنهم من تنفيذ مهمة البرنامج في حدود إدارة المخاطر، مع احترام القيم الأساسية للمنظمة.

وبغية دعم وتضمين تقبله للمخاطر فإن البرنامج يسعى إلى مواصلة استحداث وصلل إجراءات ملائمة (أي مقاييس ومؤشرات للمخاطر) فيما يتعلق بكل بيان من بيانات تقبل المخاطر. ويضطلع رؤساء الوظائف، بوصفهم قادة للمخاطر في مجال تخصصهم بها، بالمسؤولية عن تحديد واعتماد إجراءات مناسبة لتقبل المخاطر على المستوى المؤسسي، والإقليمي، والقطري. ويتعين الاتفاق على إجراءات المخاطر وعتبات تقبل المخاطر مرة واحدة في السنة على الأقل فيما يتصل بعمليات تخطيط الإدارة والأداء. وتساعد وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية على تيسير هذه العملية وتوحيد المقاييس على المستوى المؤسسي أيضاً لإبلاغ الإدارة التنفيذية ولجنة مراجعة الحسابات.

(1) اعتمدت المبادئ الإنسانية رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة 182/46 (الذي اعتمد في عام 1991)، وقرار الجمعية العامة 114/58 (الذي اعتمد في عام 2004)، وهي: الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال.

<b>المخاطر الاستراتيجية</b>	
<b>1-1 المخاطر البرمجية</b>	يستجيب البرنامج في سياق توافق دولي بشأن الاحتياجات. وهو ملتزم بتصميم خطط استراتيجية قطرية قائمة على الأدلة، وقوية، وساعية إلى إحداث تحول جنساني، ومستدامة بيئياً، في شراكة مع الحكومات المضيفة، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وسيواصل البرنامج إقامة شراكات تمويلية لتتواءم مع أولويات التنفيذ، بما في ذلك اختيار الطريقة. ويدرك البرنامج أنه، عند الاضطلاع برسائله الإنسانية والإنمائية، فإن الأمر يتطلب قوة عمل عالية المشاركة وتمتعة بالمهارات، وقد تدعو الحاجة إلى تعيبتها بسرعة. ويستثمر البرنامج في التدريب وتزويد الموظفين بالمهارات والآليات اللازمة لنشرهم على وجه السرعة.
<b>2-1 العلاقات الخارجية</b>	يعمل البرنامج بصورة وثيقة مع العديد من الشركاء الاستراتيجيين، سواء كانت حكومات، أو كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص. ويلتزم البرنامج بتقاسم المعلومات والتواصل بشكل استباقي مع جميع شركائه الاستراتيجيين. وقد يؤثر التعرض للتغطية الإعلامية وتصورات عامة الجمهور تأثيراً سلبياً على سمعة البرنامج. ويلتزم البرنامج بضمان تصحيح أي ادعاءات كاذبة بشكل سليم، مع الحفاظ على الشفافية، وبناء الثقة مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة.
<b>3-1 المخاطر السياقية</b>	يحتاج البرنامج إلى تقديم مساعدة قائمة على المبادئ وفعالة في سياقات متنوعة. ويستثمر البرنامج في أنشطة الاستعداد للطوارئ على أساس بروتوكولات الإنذار المبكر والاستجابة. ويدرك البرنامج أهمية نشر الموظفين والأصول في حالات معينة قبل حدوث حالة طوارئ إنسانية محتملة.
<b>4-1 نموذج العمل</b>	يسعى البرنامج باستمرار إلى تعزيز ثقافة إبداعية ومبتكرة تتيح له تعجيل مساهمته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتولى البرنامج إدارة مخاطر التنفيذ المرتبطة بهذه البيئة الدينامية من خلال زيادة الاستثمار في النهج والتكنولوجيات الخبرات الجديدة، فضلاً عن قدرات التنفيذ لتنفيذ الحلول على نطاق أوسع.
<b>المخاطر التشغيلية</b>	
<b>1-2 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم</b>	يسعى البرنامج إلى بنشاط إلى حماية المستفيدين من الأذى، بما في ذلك الاستغلال وسوء المعاملة والعنف الجنساني. <sup>(2)</sup> ويهدف إلى تطوير برامج وبنية تحتية مستدامة. وسوف يتخذ إجراءات فورية لحماية المستفيدين والسكان المتأثرين، مما يفرض عليه وعلى شركائه معايير عالية، وضمان وجود آليات مأمونة ويسهل الوصول إليها خاصة بالشكاوى والتعليقات. ويسعى البرنامج الاستجابة للاحتياجات الخاصة للنساء والرجال والبنات والأولاد في الوقت المناسب وفق معايير متسقة للمساعدة الغذائية. ويدير البرنامج سلسلة الإمداد وتكاليف التسليم عن طريق إدراج معايير جودة الأغذية وسلامتها.
<b>2-2 الشركاء والبائعون</b>	سوف يتوخى البرنامج العناية الواجبة بالنسبة لجميع الشركاء والبائعين، وسوف يرصد الأداء الجاري. وعندما يكون توافر الشركاء أو الموردين وقدراتهم، أو مستوى تنفيذهم محدوداً أو غير كافٍ، سوف يعمل البرنامج على بناء قدراتهم من أجل الامتثال لمعاييرهم.
<b>3-2 الأصول</b>	سوف يحافظ البرنامج على حد أدنى من معايير السلامة والأمن التشغيليين لصون أصوله ومخزونه. وسوف يقيّم البرنامج باستمرار مخاطر فقدان الأصول والمخزونات، ويستثمر في إدماج العمليات والنظم التدابير المعززة للسلامة والأمن حسب مقتضى الحال.
<b>4-2 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</b>	يستثمر البرنامج في قدرة النظم على الصمود وتحسين الوظائف من أجل تنفيذ عمليات فعّالة من حيث التكلفة. وسيواصل البرنامج تعزيز تدابير الأمن السيبراني للتصدي لمخاطر فقدان البيانات أو سوء استخدامها أو تعطيل النظم. ويرى البرنامج الابتكار كمصدر قوة، ويسعى بنشاط إلى تبني تكنولوجيا جديدة، ويتصدى للمخاطر ذات الصلة من خلال آليات الحوكمة والاختبار، وتغيير ضوابط بشأن الإصدارات الحاسوبية.

(2) سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) (WFP/EB.A/2015/5-A).

<p>يستثمر البرنامج في بناء قدرة سلاسل الإمداد الخاصة به على الصمود، مع وجود مساءلة واضحة بشأن جميع عناصر المسار الحرج، بما في ذلك ممارسة العناية الواجبة القوية بالنسبة للموردين، ورصد ضمان الجودة. ويتم استعراض قدرة البرنامج على مواصلة القيام بعمليات مكثفة بعد أول 90 يوماً أو 180 يوماً من بدء حالة الطوارئ.</p> <p>ويشجع البرنامج ثقافة التغيير من أجل تعزيز عملياته، وترتيب أولويات مبادرات التغيير بشكل مستمر من أجل تركيز موارده وتقليل الاضطرابات إلى أدنى حد.</p>	<p><b>5-2 إجراءات العمل</b></p>
<p>يعمل البرنامج في بيئات دينامية، ويجب عليه اتخاذ قرارات في الوقت المناسب، وغالباً على مستوى الميدان. ويدعم الخبراء التقنيون والمتخصصون المديرين في اتخاذ القرارات، ويتم تعزيز متطلبات المساءلة من خلال عمليات الحوكمة الداخلية، بما في ذلك الرصد المنتظم للمخاطر، والإبلاغ، والتقييم، وكذلك التصعيد عند الاقتضاء.</p>	<p><b>6-2 الحوكمة والرقابة</b></p>
<p><b>المخاطر الائتمانية</b></p>	
<p>سوف يقيّم البرنامج المخاطر المتعلقة بصحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم في سياق أهمية البرامج وواجبه بتقديم الرعاية. وعند وقوع حادث خطير، سوف يتخذ البرنامج إجراءات تتماشى مع إطار الأمن في الأمم المتحدة، وسوف ينفّج الإجراءات تبعاً لذلك.</p>	<p><b>1-3 صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم</b></p>
<p>يلتزم البرنامج بأعلى معايير الأخلاق والسلوك، ويسعى إلى إعلاء مبادئ الإنسانية، بالإضافة إلى القواعد واللوائح واجبة التطبيق في جميع عملياته. وهو يعتمد في ذلك على التزام جميع موظفيه الذين يخضعون للمساءلة الشخصية. ويلتزم البرنامج باتخاذ إجراءات حازمة في حالة حدوث انتهاك جوهري لمعايير البرنامج.</p> <p>ويلتزم البرنامج باحترام تعهداته التعاقدية مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتعهد البرنامج بالتحقق من التزامه بتعهداته بصورة مستمرة.</p>	<p><b>2-3 خرق الالتزامات</b></p>
<p>يستثمر البرنامج في قدرة إدارته على مكافحة التندليس والفساد، ومواصلة تدريب موظفيه على ردع الحالات المحتملة والكشف عنها، والحد من أي آثار تترتب عليها. ويلتزم البرنامج بالتحقيق في التقارير الجوهرية المتعلقة بانتهاك سياسة مكافحة التندليس والفساد، واتخاذ الإجراءات التأديبية، وتوقيع العقوبات المناسبة عند إثبات الادعاءات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتخذ البرنامج تدابير خاصة بالإجراءات التصحيحية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استعادة خسائر البرنامج.</p>	<p><b>3-3 التندليس والفساد</b></p>
<p><b>المخاطر المالية</b></p>	
<p>يعمل البرنامج على الحد من تعرضه لتقلبات أسعار السلع الأساسية وأسعار صرف العملات عن طريق إدارة حالات التعرض الرئيسية مركزياً، في إطار إجراءات صارمة وأطر للحدود المالية.</p>	<p><b>1-4 تقلب الأسعار</b></p>
<p>يتولى البرنامج إدارة حوافزه الاستثمارية مع مديرين مهنيين بموجب سياسات استثمارية صارمة، بما يحقق التوافق بين مبادئ الاستثمار المتمثلة في الأمان والسيولة والعائد وطبيعة الأموال التي يتم استثمارها. ويرصد البرنامج حالات التعرض استناداً إلى مبادئ توجيهية يومية، ويقدم تقارير عن الأداء والمخاطر إلى لجنة الاستثمار على أساس شهري. ويلتزم البرنامج برصد استخدام أصوله الرئيسية، المالية وغير المالية. وحيثما توجد قيود، سوف يعمل البرنامج بصورة استباقية مع أصحاب المصلحة لإدارة الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.</p>	<p><b>2-4 الأصول والاستثمارات</b></p>